إشكالية الانفتاح الاقتصادي وعلاقتها بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) في الجزائر [1].

د. فراجي محمد أكلي- جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

بالرغم من عمق إشكالية الانتقال الاقتصادي التي عرفها المجتمع الجزائري خلال تاريخه الحديث، إلا أن هذه الإشكالية لم يتطرق إليها الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون إلا في حدود زمنية محددة وظرفية❖. ذلك لأن هذه الاهتمامات البحثية اقتصرت على دراسة موضوع الانتقال الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى أجزاء منفصلة من السياسات الاقتصادية المتبعة، أو التعرض إلى أثر هذه السياسات الاقتصادية، وعلى رأسها الإجراءات الخاصة بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي فُرض على الجزائر، وذلك لكون التطرق إلى معالجة إشكالية التغيير التنظيمي للمنظومة الاقتصادية الجزائرية من جوانبها الكلية والنسقية أهم معرفيا ومنهجيا.

ذلك لكون هذه الدراسات الاقتصادية والاجتماعية عملت على اختزال عملية التحول السياسي والمؤسساتي الذي عرفته الجزائر إلى مجموعة من المواضع البحثية بطريقة ميكانيكية ومنفصلة .

ولعل من أهم هذه المواضيع، مسألة تأثير برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) الذي عرفته التجربة الاقتصادية في الجزائر خلال بداية التسعينات واعتبار هذا البرنامج التصحيحي مسألة أساسية لدراسة إشكالية الانتقال الاقتصادي واختصارها إلى مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية، وذلك رغم كون عملية الانتقال والانفتاح الاقتصادي ظاهرة اجتماعية شاملة، لا يمكن فهمها إلا من خلال ربطها بعناصرها البنيوية والنسقية التي لا يمكن أن تتوفر إلا قي حدود اقتراح معالجة سوسيواقتصادية يمكن أن تتوصل إلى إيجاد أهم الأبعاد والخصوصيات السوسيولوجية والتنظيمية لظاهرة الانفتاح الاقتصادي في ظل الدراسات الخاصة بالسوسيولوجية الاقتصادية

التي لا تحصر ظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر في حدود عناصرها الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى إلى تحليل وفهم ظاهرة الانتقال الاقتصادي كظاهرة اجتماعية يمكن معالجتها من خلال مجموعة من الخصوصيات والمميزات التنظيمية والنسقية الشاملة التي تساعدنا على فهم الاتجاهات الكبرى للمنظومة الاقتصادية التي ظهرت بعد تطبيق سياسة اقتصاد السوق التي أصبحت السياسة الاقتصادية السائدة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من تجربتها الاقتصادية .

*الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)(2) في الجزائر .

أمام الصمت الرهيب الذي أصاب الدراسات السوسيولوجة في الجزائر أمام إشكالية الانفتاح الاقتصادي، وآثارها المختلفة خلال سنوات التسعينات، وسنوات 2000، فإن عكس ذلك يلاحظ على مستوى الدراسات الاقتصادية التي أثارت ضجة كبيرة حول مسألة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن تطبيق برنامج التكييف الهيكلي الذي بدأ تنفيذه في أفريل 1994 ومارس 1995، والذي فرضته المؤسسات النقدية العالمية على الجزائر ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان سعيا إلى فرض مجموعة من التعديلات الهيكلية التي يمكن تلخيصها في الإجراءات التالية:

ا (التعديلات المتعلقة بتخفيض الطلب:

1. الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية والتي تهدف إلى تخفيض نسبة العجز المالي للاقتصاد.
2. التعديلات الخاصة بالقروض التي تهدف إلى إيجاد النسب الملائمة للفائدة . (Le Taux d'interet)
3. التعديلات الخاصة بالصرف والتي تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية .

ب) التعديلات الخاصة بدفع العرض:

1. اتخاذ سياسة الأسعار بالمنافسة.
2. تحرير التجارية الخارجية وفتح السوق المحلية.
3. سياسة الخوصصة .(privatisation)

وهكذا نلاحظ أن برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)الذي فرضه صندوق النقد الدولي، يعتبر إجراء نقديا وميكانيكيا لا غير ، لكونه يعتمد أساسا على معالجة المشكلة الاقتصادية في الجزائر على كونها مسألة ترتبط بمكانيزم العرض والطلب، بحيث إن القاعدة التي يقوم عليها مشروع التعديل الهيكلي، قاعدة ظرفية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب .

ويعرف أيضا مشروع التكييف الهيكلي الذي عمل على فرضه صندوق النقد الدول يفي الجزائر، على أنه مجموعة من التعديلات التنظيمية التي تقوم بها الدولة من أجل القضاء على اللاتوازن على مستوى النقدي والمالي، سواء أتعلق الأمر بالمستوى الداخلي أو الخارجي خاصة، إضافة إلى كون هذا المشروع التصحيحي الوسيلة الأساسية للدخول في اقتصاد السوق الذي يعتبر الإطار المثالي لتحقيق النمو الاقتصادي .(3)

وحسب المواقف التي قُدمت من طرف خبراء صندوق النقد الدولي، فإن تطبيق مشروع التعديل الهيكلي في الجزائر سوف يمكنها من تحقيق أربعة أهداف اقتصادية وتنظيمية على المدى المتوسط والبعيد، ألا وهي .(4)

1.دعم ودفع النمو الاقتصادي الذي سوف يمكن من القضاء على مشكلة البطالة .

2.التحكم في مشكلة السعار والتضخم .

3.إعادة التوازنات الخارجية وتكوين المداخيل الضرورية من العملة الأجنبية لتحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

4.وضع الإجراءات الضرورية لتخفيف الأعباء والانعكاسات على الفئات الاجتماعية الهشة .

ويتبيّن من هذه الأهداف الأربعة التي اقترحها خبراء الهيأة النقدية المالية أن التعديلات التي يتضمنها المشروع، تهدف – قبل كل شيء- إلى إيجاد التوازن النقدي الضروري لاستمرار الاقتصاد الجزائري على دفع المستحقات والطلب على السلع والخدمات التي تعرضها السوق الدولية،بحيث إن المساعدات التي قدمتها الهيأة النقدية العالمية

(F.M.I)لا يمكن تصورها خارج سياسة واعية ومقصودة التي تهدف إلى تحقيق الضمانات النقدية والمصرفية للدول، قصد إقبالها على طلب العرض الذي تقدمها السواق الدولية.

والشيء الذي يؤكد أكثر هذه القراءة ، هو الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر الذي عكس حقيقة هذه السياسة النقدية من خلال بروز مجموعة من الانعكاسات والآثار السلبية لسياسة التعديل الهيكلي الذي فرضته مؤسسة النقد الدولي، والتي يكمن معاينتها من خلال الرجوع إلى المحاور الكبرى لمشروع التعديل الهيكلي نفسه، والذي يتمحور حول مجموعة من الإجراءات التي تصل إلى 37 (5) تعديلا هيكليا، والتي من بينها:

1- **الإجراءات على المدى البعيد :**

أ. **إعادة النظر في نظام الأسعار وسياسة دعم الأسعار :** يهدف هذا الإجراء إلى الوصول إلى مستوى الأسعار الحقيقية من خلال مراجعة سياسة الأسعار، ورفع الدعم الذي تقوم به الدولة تجاه مختلف الأسعار. ومنذ أفريل 1994، بدأت الجزائر في تنفيذ ثلاثة تعديلات أساسية تجاه السعار والمتمثلة في :

- القضاء على نظام المراقبة لأسعار المواد الغذائية الأساسية، وتحديد السعار الخاصة بالسلع والخدمات المستعملة في الزراعة، وتحديد أسعار الطاقة (غاز، كهرباء، بنزين....)

- رفع سياسة الدعم الخاصة بالأسعار، بحيث ترجمت هذه العملية في الواقع من خلال ارتفاع كبير جدا للأسعار.

- وضع قانون المنافسة منذ جانفي 1995 الذي يضمن حرية الأسعار في السوق .

ب)إعادة النظر في القطاع العمومي وتدعيم سياسة الخوصصة: يتمثل هذا الإجراء في توقيف سياسة الدعم التي تقوم بها الدولة تجاه المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا ما أدى مباشرة إلى غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية، بحيث إنه خلال فترة 1994 إلى 1998 تعرضت 827 مؤسسة اقتصادية عمومية إلى الغلق والبيع معرضة بذلك آلاف العمال والإطارات إلى شبح البطالة الذي من الصعب التخلص منه في السنوات القادمة، بحيث إن 827 مؤسسة عمومية توقفت مقارنة بمجموع هذه المؤسسات

التي قدرت بـ: 1300 مؤسسة، إضافة إلى التنازل عن 250 مؤسسة اقتصادية عمومية من الحجم الكبير لصالح القطاع الخاص خلال سنة واحدة فقط (من 1998إلى 1999) .

وهكذا يتضح لنا أن برنامج التعديل الهيكلي لم يهدف إلى إصلاح القطاع العمومي كما يدعي أصحابه، وإنما أدى هذا البرنامج إلى القضاء عليه بصورة تدريجية .

ج) جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية: تتجلى هذه التعديلات في وضع قوانين جديدة التي تؤدي إلى رفع سلطة الدولة عن التجارة الخارجية، وفتح رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسات الوطنية تجاه الشركات الأجنبية، إضافة إلى إصلاح قطاع البنوك والقطاع المصرفي. لكن الشيء الملاحظ في الواقع قد بيّن للعين المجردة أن تحرير التجارة الخارجية، قد أدى إلى ارتفاع نسبة الاستيراد والمستوردين عوضا من تحقيق الزيادة في نسبة التصدير والمصدرين .

كما إن سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية لم تتعد قطاع المحروقات الذي بقي القطاع الوحيد الذي تهتم به الشركات الأجنبية التي تشتاق إلى المزيد من البترول والغاز الطبيعي لتموين اقتصادياتها، في الوقت الذي تزداد فيه المنافسة الدولية على أسواق البترول والمحروقات. وبالتالي، فإن السياسة الاقتصادية التي أرادت فرضها مؤسسة النقد الدولي كانت سياسة نقدية وتجارية تهدف أساسا إلى فتح السوق الجزائرية لصالح الشركات الاقتصادية الأجنبية، وتسهيل التبادلات التجارية التي خدمت أكثر الآلة الاقتصادية المصدرة على حساب الآلة المستوردة والمستهلكة .

2- الإجراءات على المدى المتوسط والبعيد:

أما بالنسبة للإجراءات الهيكلية التي فرضتها مؤسسة النقد الدولي على المدى المتوسط والبعيد، فإنها تتمثل في تعديلات جزئية وفرعية تتعلق بمعالجة مشكلة التضخم والمديونية الخارجية، إضافة إلى إعادة التوازن في الميزانية من جهة، وتحقيق التوازن على مستوى نسبة التبادل للعملة الوطنية .

ا) تسيير خدمات المديونية الخارجية : يتمثل هذا التسيير في إعادة جدولة ديون الجزائر بداية من سنة 1994، بحيث كان مستوى تسديد الدولة لخدمات الديون قد وصل إلى نسبة 83 %من مداخيل البترول.

لكن الشيء الملاحظ في الواقع الاقتصادي الجزائري، هو أن عملية القضاء على المديونية الخارجية لم يتحقق إلا من خلال ارتفاع وتحسن أسعار المحروقات الذي ساعد الجزائر على القضاء على نسبة كبيرة من ديونها الخارجية، وذلك رغم تضاعفها المستمر الذي سببته سياسة إعادة الجدولة. وإن كانت قد ساهمت في تخفيض الأعباء في أوقات ظرفية محددة لا غير، ذلك لكون الإجراء الخاص بإعادة الجدولة لا يقضي على الديون ولا يقلصها، بل إنه عمل على مضاعفتها وزيادتها .

ب) معالجة مشكلة التضخم: تتمثل هذه التعديلات الخاصة بمعالجة ظاهرة التضخم في فرض الحد الأدنى على حجم الكتلة النقدية، وذلك من أجل التقليل من حجم التضخم، إضافة إلى وضع حد وسقف للنسب الحدية للبنوك التجارية قصد الحد من نسبة التضخم .

لكن الواقع الاقتصادي الجزائري قد أثبت أن رفع دعم الدولة لأسعار المواد المختلفة قد أدى مباشرة إلى ارتفاع كبير لأسعارها، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع نسبة التضخم الذي ترتبط أساسا بظاهرة ارتفاع الأسعار أكثر مما ترتبط بحجم الكتلة النقدية .

ج) إعادة التوازن في الميزانية: يتجلى هذا الإجراء من خلال فرض الزيادة لنسبة الضرائب الخاص بالفوائد المستعملة في الاستثمار التي عرفت ارتفاعا محسوسا وصل إلى نسبة 33 %خلال فترة 1997 – 1996 بعد ما كان في مستوى 05 %خلال فترة1994 لإضافة إلى زيادة نسبة 125 %من الضريبة الخاصة بالسلع والخدمات ما بين سنة 1994 و1997 .

كما يتضمن الإجراء كذلك رفع الرسوم الجمركية إلى حدود 33 %ما بين سنة 1994 و1997. وشملت التعديلات أيضا التقليص من حجم النفقات العمومية من خلال تقليص ميزانية التجهيز والخدمات العمومية، إضافة إلى تجميد الأجور الخاصة بالعمال والموظفين .

يتضح لنا جليا أن هذا النوع من الإجراءات قد عقد أكثر الحياة الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما ساعد على تحقيق التوازنات على مستوى الميزانية، إذ لا يعقل

تماما تحقيق هذا الهدف على حساب حياة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق هذا المسعى كذلك بتجميد الأجور وارتفاع الضرائب في الوقت الذي عرفت فيه الأسعار ارتفاعا ملتهبا نتيجة رفع سياسة الدعم الذي فرضته سياسة التعديل الهيكلي .

د) تحقيق التوازن على مستوى نسبة العملة الوطنية : تمثل هذا الإجراء فريد من نوعه، وذلك من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى حدود 50 %من قيمتها الأصلية. وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد من جهة، وارتفاع أسعار المواد والخدمات من جهة أخرى، الشيء الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع نسبة التضخم، وبالتالي عدم التحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي كانت من بين المواعيد الكاذبة لمشروع التعديل الهيكلي المزعوم .

ولقد تسببت مشاريع التعديل الهيكلي التي فرضتها هيأة الصندوق الدولي والبنك العالمي على الجزائر خلال سنوات التسعينات وبداية سنوات الألفين، في حدوث مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن التطرق إليها بطريقة مختصرة من خلال الآثار التالية :

1-الآثار الاقتصادية :

لقد انجرت عن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (P.A.S) عدة انعكاسات اقتصادية جد سلبية على الاقتصاد الوطني الذي تضرر كثيرا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل، وكذلك بعدها. ومن أهم هذه الانعكاسات الاقتصادية آثار خاصة وواضحة يمكن اختصارها في المجالات التالية :

ا- الانعكاسات على المستوى الاقتصادي للمؤسسات: إن الإجراءات الخاصة بإعادة هيكلة القطاع العمومي قد أدت مباشرة إلى غلق العدد الكبير من هذه الشركات العمومية، الشيء الذي أدى إلى القضاء على عدد كبير من مناصب الشغل في القطاع العمومي .

كما إن الإجراءات السريعة التي طبقت على مستوى القطاع العمومي، قد تسببت مباشرة في توقف النشاط الاقتصادي للكثير من الشركات الاقتصادية والعمومية التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول (ا) يحدد تصنيف المؤسسات الاقتصادية التي تعرضت للحل حسب القطاعات حتى 30 جوان 1998.

القطاعات	المؤسسات الاقتصادية العمومية	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات الخاصة	المجموع
الزراعة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	/	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	/	249
الخدمات	15	83	/	98
المجموع	134	679	2	815

Source : Inspection général du travail (CNES), Rapport préliminaire sur les effets socio économiques du P.A.S, 1998, p : 45.

يتجلى لنا من خلال معطيات الجدول (ا) أنه تم غلق 815 مؤسسة اقتصادية ما بين 1994، وهو تاريخ بداية تنفيذ مشروع التعديل الهيكلي إلى غاية 1998، بحيث إن نسبة 38 %من هذه المؤسسات المنحلة تمثل المؤسسات المحلية التي تحتوي على عدد كبير من مناصب الشغل، كما أنه يلاحظ أن قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية تعتبر من بين القطاعات التي تعرضت إلى عملية التوقف، وهذا ما يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال، علما بأن هذه القطاعات الحساسة تعتبر من بين القطاعات الاقتصادية التي توفر حصة الأسد من التشغيل مقارنة بالقطاعات الأخرى .

ومن خلال الأعداد الهائلة للعمال المسرحين الذين عرفتهم مختلف القطاعات الإنتاجية في القطاع العمومي، يتضح لنا عمق التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لمشروع التعديل الهيكلي التي أدت إلى القضاء على عدد كبير من مناصب الشغل في القطاع العمومي الوطني، والتي يمكن تلخيصها من خلال معطيات الجدول (ب) الذي يوضح عدد ونسبة العمال التي تعرضت إلى التسريح إلى غاية السداسي الأول من سنة 1998.

القطاعات	المؤسسات الاقتصادية العمومية	%	المؤسسات المحلية	%	المؤسسات الخاصة	%	المجموع	%
الزراعة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال العمومية	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	223	31.3	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

Source: Inspection générale du travail, Op- cit.

يتبيّن لنا من خلال معطيات الجدول (ب) أن عدد العمال المسرحين يعتبرا عددا هائلا بالمقارنة مع نسبة التشغيل العام، وأن ظاهرة التسريح مست بصورة أكبر، المؤسسات الاقتصادية العمومية بنسبة 60%، وبسبة 39 %الخاصة بالمؤسسات العمومية المحلية .

أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، فإنه يعتبر من القطاعات التي مستها ظاهرة التسريح بشدة وعمق كبيرين وصلت على نسبة 62%، متبوعا بقطاع الخدمات الذي تعرض لنسبة 20.7 %من التسريح مقابل نسبة 17.3 %في قطاع الصناعات العمومية، وحتى القطاع الخاص لم يسلم من ظاهرة تسريح العمال، بحيث فقد حوالي 1038 منصب شغل خلال فترة 1994/1998.

وهكذا نلاحظ أن ظاهرة غلق المؤسسات إضافة إلى ظاهرة تسريح العمال، توضح لنا بطريقة إحصائية وعملية أن هدف مشروع التعديل الهيكلي (P.A.S) ليس

إعادة بعث النشاط الاقتصادي، وإنما هدفه هو القضاء عليه، وهو المر الذي ترتبت عنه مباشرة تزايد نسبة البطالة وتعقيد عملية التشغيل في الجزائر .

ب) الانعكاسات على مستوى قطاع التشغيل: يمكن اعتبار الانعكاسات المباشرة لمشروع التعديل الهيكلي على قطاع التشغيل وسوق العمل من أخطر الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عن تطبيق برنامج التكييف (P.A.S)الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الجزائر، بحيث نتجت انعكاسات وخيمة على مستوى عملية التشغيل واضطرابات كبيرة على مستوى سوق العمل في الجزائر أين أصبح الطلب على التشغيل يزداد إلى العدد الكبير من العمال الذين تعرضوا لظاهرة التسريح جراء غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية وحلها .

ومعطيات الجدول(ج) توضح نسبة البطالة في الجزائر خلال فترة 1997/1999 والتي توضح بدوها عمق التأثير الذي سببه مشروع التعديل الهيكلي (P.A.S) على مستوى التشغيل في الجزائر خلال فترة تطبيقية .

السنوات	1987	1993	1997	1999
نسبة البطالة	21.6 %	23.1%	29.2%	29.2%

Source: Les politiques de l'emploi et leur impact sur le marche du travail, IN: journée d'étude sur le budget social de l'état, Université Ferhat Abas, Sétif, 28 juin 2000.

يبدو لنا واضحا من خلال الجدول (ج) أن نسبة البطالة في الجزائر قد عرفت تزايدا كبيرا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)والتي تعقد عملية الاندماج الاجتماعي والمهني لفئات واسعة من المجتمع، وذلك نتيجة قلة وندرة فرص العمل في المجتمع، وازدياد نسبة البطالة التي عقدتها أكثر رحلة تطبيق مشروع التكييف الهيكلي الذي فرضته مؤسسة النقد الدولي على الجزائر خلال فترة (1994 إلى غاية 1998).

وما يعكس عمق ظاهرة البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة التاريخية، هو تجذرها وتمركزها في أوساط الشباب التي تعتبر الرأسمال المستقبلي للمجتمع الجزائري، بحيث إن المعطيات تشير بكل وضوح إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة في

أوساط الشباب الذين لا تتعدى أعمارهم 29 سنة .وهذا ما يوضحه الجدول (د) الذي يحدد نسبة البطالة في أوساط الشباب .

الجدول (د) يوضح حدة نسبة البطالة عند فئة الشباب (15 إلى 29سنة).

الفئات العمرية	1989	1991	1992	1997
15إلى 19سنة	63.9%	58.9%	65.9%	73.2%
20إلى 24سنة	31.8%	48.3%	44.3%	48.3%
25إلى 29سنة	18%	23.7%	23.7%	33.9%

Source: Hammouda (N) Approche statistique des revenus des ménages Algériens, IN: La revue monde arabe, Maghreb- Machrek, N° 167 de juin 1999, page: 96.

يتضح لنا مرة أخرى أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع التعديل الهيكلي (P.A.S)كانت شديدة القسوة على المجتمع، وخاصة فئة الشباب الذين كانوا يحلمون بمستقبل أحسن خلال طفولتها في فترة السبعينات، بحيث أن أحلام الطفولة انقلبت إلى كابوس اجتماعي حقيقي خلال فترة التسعينات التي عرفت تنفيذ إجراءات برنامج التكييف الهيكلي (P.A.S) في الجزائر، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب الجزائري، ويتأكد لنا مرة أخرى أن هدف مشروع التعديل الهيكلي ليس معالجة مشكلة البطالة بالقضاء على آفة البطالة، وإنما بالقضاء على فئة البطالين أنفسهم .

وهذا ما يمكن إدراجه بشكل مختصر ضمن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروع (P.A.S) على فئة الشباب من خلال تفشي ظاهرة البطالة وازديادها المستمر خلال فترة 1994- 1998.

ج) الانعكاسات على مستوى أداء الخدمة العمومية.(Le secteur publique) :

هناك عدة مؤشرات اقتصادية تدل بوضوح عن تدهور الخدمة العمومية خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) في الجزائر، وخاصة في مجال أداء الخدمة العمومية ومردوديتها الاجتماعية، بحيث إن تدهور الوضعية الاقتصادية والمالية

للاقتصاد قد حدد كثيرا مجالات تدخل الدولة، وتسبّب أكثر في انهيار الدور الطلائعي الذي كانت تلعبه الدولة في الجزائر خلال العقود التاريخية السابقة، أين كانت الدولة تسمى بالدولة المدعمة للخدمات العمومية المختلفة، بحيث إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)قد سبب انسحابا كبيرا وتدريجيا للدولة وضعف دورها في مجال الخدمة العمومية المتمثلة أساسا في قطاع التعليم والصحة والخدمات الأخرى الخاصة بالمجال الاجتماعي والثقافي .

وهناك معطيات ملموسة توضح أن هناك اضطرابا كبيرا على مستوى الأدوار الاجتماعية التي كانت الأهداف الأولى خلال فترة مرحلة السبعينات التي عرفت سياسة تدخلية كبيرة، بحيث إن معطيات الجدول) هـ (توضح مدى انهيار دور الدولة في المجالات الخاصة بالخدمة الاجتماعية والعمومية.

الجدول(هـ)يبيّن تدهور النفقات العمومية في القطاعات الخاصة بالخدمة العمومية.

القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصحة العمومية	5.5%	5.5%	4.8%	5.3%	4.7%	3.8%	3.8%
التربية والتكوين	13.3%	13.2%	13.0%	13.0%	13.4%	12.5%	10.0%
الهياكل الاجتماعية والثقافية	5.1%	4.9%	4.5%	5.0%	5.0%	3.2%	2.9%

Source: Etabli a partir des prévisions des lois de finances, Etat C, Année 1993- 1999.

يتضح لنا بشكل بياني وملموس أن نسبة النفقات العمومية في قطاع الصحة والتربية والهياكل الاجتماعية والثقافية قد عرفت تدهورا كبيرا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي(P.A.S) ، بحيث أصبحت النفقات العمومية في قطاع التربية والتكوين لا تمثل إلا نسبة قليلة لم تتعد نسبة 13.4 % خلال فترة 1993 إلى غاية

1999، وهذا ما يدل على عمق تأثير البرنامج (P.A.S)على أداء دور الدولة في قطاع التربية والتكوين الذي يعتبر الحجر الأساسي لبناء الأجيال والمستقبل .

أما فيما يخص قطاع الصحة العمومية فإنه لم يتحصل على أكثر من نسبة 5.5 %من النفقات خلال فترة 1993- 1999، الشيء الذي يبين مدى تدهور الخدمات الصحية التي تمثل العنصر الأساسي لصحة المواطن في المجتمع، إضافة إلى عدم قدرة الدولة على توسيع المجال الصحي أو تطويره خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ التجربة الاقتصادية في الجزائر .

ونفس الملاحظة تنطبق على قطاع الهياكل الثقافية والاجتماعية التي تعرضت بدورها إلى انهيار كبير في وسائلها المالية\ن وذلك نتيجة لقلة الموارد المالية الموجهة لهذا القطاع خلال فترة تطبيق برنامج التعديل.(P.A.S)

وهكذا يتشخص لنا بكل وضوح الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي أنتجته سياسة التعديل الهيكلي المزعومة التي كانت تتوعد بتحقيق تنمية اقتصادية كافية في الجزائر لإحداث عملية انتقالية ناجحة نحو اقتصاد السوق، بحيث إن الانعكاسات والآثار الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة تدل بكل واقعية أن هدف برنامج التعديل الهيكلي ليس تطوير الاقتصاد الجزائري، بل مساعدة الجزائر لكي تصبح عضوا فاعلا في الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها السواق العالمية لا غير. إذ إن الطرح النقدي والمالي يبيّنان أن كيفية معالجة الإشكالية الاقتصادية في الجزائر، لم يكن طرحا سليما، وإنما كان طرحا ميكانيكيا لا يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر الخاصة ببناء نظام اقتصادي متوازن بصورة شاملة .

إضافة إلى هذا، فإن الوقائع الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلت في مختلف الانعكاسات الوخيمة التي ظهرت بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تؤكد وبصورة واضحة وملموسة أن الوعود التي تضمنتها أهداف مشروع التعديل الهيكلي (P.A.S) الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أصبحت وعودا كاذبة ووهمية، بحيث إن الأهداف الخاصة بتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة تحولت إلى

نتائج عكسية تماما في الواقع، مما يؤكد مرة أخرى أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع التعديل الهيكلي كانت جد عميقة .

والقراءة السوسيولوجية لموقف الدراسات لاقتصادية من إشكالية البرنامج الخاص بالتعديل الهيكلي(P.A.S) ، تشير بكل وضوح إلى أن كيفية دراستها كانت مقيدة بالفترة التاريخية لتنفيذ هذا المشروع، ولم تتعد إلى طرح مسألة التحول والانتقال الاقتصادي التي استمرت بعد فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الشيء الذي يعكس مدى محدودية النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا المجال .

ومن أهم الملاحظات التي يمكن اقتراحها حول مضمون الدراسات الاقتصادية التي تناولت إشكالية الانتقال الاقتصادي في الجزائر من زاوية أحادية، والمتمثلة في دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي(P.A.S) ، فإنها بذلك تعتبر دراسات في محتويات اقتصادية بحتة، بحيث إنها تستجيب لدراسة التأثير من زاويته الاقتصادية والسوقية لا غير، بحيث إن طرحها لا يتعدى عن عنصر العرض والطلب، أي إنها تترجم الواقع من خلال معادلة العرض والطلب فقط .

وهناك توجه تجزيئي وانفصالي في معالجتها للوضعية الاقتصادية السائدة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إضافة إلى كونها معالجات نقدية محضة(6)، إذ إن طرحها للإشكالية الاقتصادية كان طرحا نقديا أكثر منه طرحا مؤسساتيا أو تنظيميا. وهذا الوضع يدل على أن الواقع النقدي وحده لا يعكس الواقع الاقتصادي الموضوعي .

ومن زاوية أخرى من الملاحظة النقدية لهذه الأبحاث الاقتصادية يمكن أن نقول عنها أنها دراسات وصفية وإحصائية لا تتطرق إلى تحليل مدلول العناصر التنظيمية والمؤسساتية للمنظومة الاقتصادية، وذلك لكونها تعتمد في معظمها غلى عينات محدودة لا تتعدى 2000 حالة .(7)ذلك ما يدل سوسيولوجيا على محدودية نتائجها وتحاليلها، إذ لا يعقل دراسة آثار هذا البرنامج انطلاقا من عدد ضئيل ومحدود من الحالات الفردية والعائلية، الأمر الذي يؤدي بها إلى الاكتفاء بعرض النتائج على شكل بيانات إحصائية منفصلة، وبأشكال ميكانيكية لا تساعد على فهم التحولات الكلية والتنظيمية للظاهرة الاقتصادية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كما

ذهبت إلى ذلك الدراسات الحديثة في مجال السوسويولجية الاقتصادية التي جعلت من البيانات وسيلة معرفية ومنهجية من أجل بناء قراءات وتحاليل سوسيولوجية قادرة على عكس الواقع الاقتصادي من خلال ربطه بمتغيرات تنظيمية ومؤسساتية بمختلف جوانبها الكلية .(Macro- sociologique)

خلاصـــة :

ومن أجل عرض صورة نقدية واضحة عن مدلول الطرح الاقتصادي ومحدوديته المعرفية، يمكننا أن نلاحظ أن دراسة ظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، لا يمكنها أن تكتفي بعرض الآثار والانعكاسات الاقتصادية أو الاجتماعية التي أحدثتها سياسة التعديل الهيكلي (P.A.S)الذي يعتبر إجراء ظرفيا وزمنيا محددا، بل من الضروري سوسيولوجيا توسيع النظرة لتشمل مختلف الأبعاد والمتغيرات التنظيمية والنسقية من أجل فهم الخصوصيات السوسيولوجية للمنظومة الاقتصادية الجزائرية التي تشكلت بعد تطبيق سياسة اقتصاد السوق بمختلف أبعادها التنظيمية، وهذا ما أرادت دراستنا أن تقوم به من أجل الوصول إلى صياغة إجابة سوسيولجية يمكن الانطلاق منها لفهم الاتجاهات الكبرى للاقتصاد والمجتمع في الجزائر، سواء أتعلق الأمر بالحاضر أم بالمستقبل .

قائمة المراجع:

- Rapport du C.N.E.S (Commission relations de travail) sur l'économie Informelle en Algérie, rencontres débats du 08 au 13-09-2003 et du 10-09-2003.

- Revue, Economie et management sur l'économie Informelle en Algérie, N° 1, mars 2002.

- Mohamed Madoui, crise et relation du modèle du développement algérien, IN, travail et emploi, N° 101 janvier -mars 2005.

- Cahier du C.R.A.T.I.C.E, N° 22, 1er septembre, Paris 2002.

- Secrétariat général du gouvernement « Les cahiers de la réforme ».

- Cahier n°1: Rapport sur l'autonomie des entreprises, E.N.A.G, 1989

- Cahier n°2: Secteur agricole, E.N.A.G, 1990.

- Cahier n°3: Administration centrale, E.N.A.G, 1990.

- Cahier n°4: Institutions financières, E.N.A.G, 1988.

- Cahier n°5: Monnaie et finance, E.N.A.G, 1990.

- Sidi Ahmed A « Le paradigme rentier en question. L'expérience des pays arabes producteurs de brut, analyse et éléments de stratégies », Revues tiers monde, N°163, Juillet/Septembre 2000.

- Ministère de l'énergie et des mines:

i-Rapport de la conjoncture, année : 2002-2004

ii-Bilan énergétique national : 2002-2004

- C.N.A.S: Donnée: 2000-2005

- C.N.R.C: Données: 1997-2004

- O.N.S: Données économique de la période 1990-2004

- Banque mondiale, « Rapport sur le développement dans le monde, Washington, DC 2003

- Banque5 mondiale, « The democratic and popular republic of Algeria country ». Economic memorandum. « The transition to a market economy, vol II » , 1994

- Sonatrach, rapport annuel de 2000 et 2003

- Nashashibi et Al, Algérie: « stabilisation et transition à l'économie du marché », FMI Washington 1998